مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٤٤٢

الخميس، ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد سينغر فايسينغر	(الجمهورية الدومينيكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيدة غيغن
	كوت ديفوار	السيد أيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كلاي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

توطيد السلام في غرب أفريقيا

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2018/1175)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

توطيد السلام في غرب أفريقيا

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2018/1175)

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد محمد بن شمباس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن استرعى انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/1175، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

أعطي الكلمة الآن للسيد شمباس.

السيد شمباس (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أكون هنا اليوم لأقدم أحدث تقرير للأمين العام (S/2018/1175) عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والساحل.

منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة (انظر S/PV.8313)، أُحرز المزيد من التقدم في تعزيز الديمقراطية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، على الرغم من التحديات الأمنية المستمرة. أما في حوض بحيرة تشاد، فقد تكثفت هجمات بوكو حرام في الشهر الماضي، لا سيما ضد المنشآت العسكرية. خلال الأسبوع الأخير من كانون الأول/ديسمبر وحده، شنت بوكو حرام ثلاث هجمات منفصلة على قواعد الجيش في ولايات بورنو ويوبي في نيجيريا، مما أسفر عن مقتل العديد من الجنود وأفراد الشرطة والمدنيين، وفي الوقت نفسه استولت على معدات وأسلحة. كذلك تتواصل الاشتباكات العنيفة بين المزارعين والرعاة، وإن كان ذلك على نطاق أضيق، حمدا لله أنه أقل مما كان عليه في النصف الأول من عام ٢٠١٨.

كذلك لا يزال الوضع الأمني متقلب في منطقة الساحل. فقد أُعلنت حالة الطوارئ في بوركينا فاسو، في سبع من الـ ١٣ منطقة في البلاد، في الشمال والغرب والشرق، في ظل الزيادة الكبيرة في الحوادث الأمنية. وعلى الرغم من الحشد الكبير، ما برحت قوات الدفاع والأمن في النيجر تواجه تحديات في الغرب والجنوب. وإن تزايد الهجمات وعمليات الاختطاف من جانب الجماعات المتطرفة يزيد من حدة المخاطر الأمنية في النيجر وبنن وتوغو.

لقد فرض تزايد انعدام الأمن عبئا ثقيلاً على الحكومات في المنطقة، في ظل ارتفاع معدلات النمو السكاني، وتفاقم البطالة في صفوف الشباب. وقد أدت أيضا تدابير التقشف الاقتصادي، بما في ذلك إلغاء الدعم للعناصر الأساسية في بعض البلدان، إلى زيادة التوترات الاجتماعية.

يواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والساحل جهوده الرامية إلى النهوض بأهداف الاستقرار في الأجل الطويل في المنطقة، ويواصل العمل بشكل وثيق مع الشركاء الإقليميين، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ولجنة حوض بحيرة تشاد، وذلك في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

تم إحراز تقدم جدير بالثناء في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٤٩ (٢٠١٧) لدعم استجابة إقليمية للأزمة في حوض بحيرة تشاد. ففي ٣٠ آب/أغسطس، اعتمد المجلس الوزاري للجنة حوض بحيرة تشاد استراتيجية إقليمية لتحقيق الاستقرار والانتعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد. وانعقد الاجتماع

قبل عقد المؤتمر الرفيع المستوى في منطقة بحيرة تشاد، والذي انعقد في برلين في الفترة من ٣ إلى ٤ أيلول/سبتمبر، وتعهد فيه الشركاء بتقديم أكثر من ملياري دولار للمساعدة في تلبية احتياجات أكثر من ١٧ مليون شخص من لمتضررين من هذه الأزمة.

ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من الدعم للدفع قدما في جهود تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل، وأثني على الشركاء لالتزامهم بتقديم ٢,٤ مليار دولار أمريكي لتمويل خطة الاستثمار ذات الأولوية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل التي قُدمت في ٦ كانون الأول/ديسمبر في نواكشوط. وأحض الحكومات والشركاء على كفالة التنفيذ السريع لتلك التدابير اللازم لتحقيق الاستقرار في لأجلين المتوسط والطويل، وكذلك الإسراع في صرف الأموال للاستجابة للاحتياجات العاجلة في الميدان، وبالتالي تعزيز الاستقرار والانتعاش والتنمية.

أود أن أشيد أيضا بعقد مؤتمر القمه المشترك لرؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفرقيا في لومي في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٨، بوصفه خطوة هامة تجاه التصدي للتهديدات العابرة للحدود التي تواجه غرب ووسط أفريقيا. وكإحدى النتائج الرئيسية لمؤتمر القمه، أكد رؤساء الدول والحكومات عن استعدادهم لتعزيز التعاون الأقاليمي من أجل التصدي المشترك للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن، بما في ذلك التطرف العنيف. كما أبدوا التزامهم بعقد اجتماعات منتظمة لتحديد تدابير ترمي إلى منع نشوب النزاعات بين الرعاة والمزارعين وإدارتها سلميا.

وفي الأشهر الستة الماضية، تم بنجاح تنظيم الانتخابات الرئاسية في مالي؛ والانتخابات الإقليمية والبرلمانية في موريتانيا وتوغو، على الترتيب؛ والانتخابات المحلية في كوت ديفوار. مع ذلك، وعلى الرغم من إحراز تقدم ملموس في توطيد الديمقراطية في المنطقة، ثمة ضرورة لمواصلة بذل الجهود الرامية إلى معالجة المسائل الخلافية بشأن الانتخابات من أجل منع العنف المتصل بالانتخابات والتخفيف من حدته، فضلا عن دعم الحوار الشامل باعتباره خاصية من خصائص المجتمعات الشاملة للجميع. ويكتسي هذا الأمر أهمية أكبر إذ ستشهد المنطقة، خلال الأشهر الستة المقبلة، عدة انتخابات رئيسية في نيجيريا والسنغال وموريتانيا وبنن.

وفي نيجيريا، تشهد التوترات تزايدا عشية الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة في ١٦ شباط/فبراير، وانتخابات حكام المقاطعات ومجالس الولايات المقررة في ٢ آذار/مارس. ومع ذلك، زادت احتمالات إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية في أعقاب التوقيع على اتفاق السلام الوطني في أبوجا في ١١ كانون الأول/ديسمبر. وسأواصل خلال الأسابيع المقبلة العمل بنشاط مع جميع أصحاب المصلحة في نيجيريا، ولا سيما لجنة السلام الوطنية، بما في ذلك من خلال تنظيم منتديات السلام في عدد من الولايات الرئيسية، مثل بونو ورايفرز وكادونا وكانو. وفي الواقع، يمكن إدراج بضع ولايات أخرى.

كما تواصل عدة بلدان في المنطقة الكفاح من أجل تحقيق العدالة ومواجهة التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان. ويساورني قلق بالغ إزاء الادعاءات بارتكاب قوات الأمن لانتهاكات لحقوق الإنسان، فضلا عن تزايد ظهور جماعات الدفاع الذاتي، التي أدت أفعالها إلى تأجيج التوترات الطائفية في بعض البلدان. وعلى الرغم من وجوب تنفيذ العمليات الأمنية في امتثال كامل للقانون الإنساني الدولي، وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين، فإن الجهات الفاعلة من غير الدول ينبغي أن تساءل أيضا عن أي جريمة من الجرائم المرتكبة.

وعلى نحو ما أعيد تأكيده في الدراسة المشتركة، التي اختتمت أعمالها مؤخرا، بين الأمم المتحدة والبنك الدولي المعنونة ”سبل تحقيق السلام: النُهج الشاملة لمنع نشوب النزاعات العنيفة“، لا يزال تهميش المرأة سببا ونتيجة لعدم

الاستقرار والنزاع. وخلال الاستعراض السنوي للتقدم المحرز في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن، تم تسليط الضوء مرة أخرى على التمييز ضد المرأة وتهميشها في العمليات السياسية. وخلال هذا الحدث، الذي عقد في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر في برايا بجمهورية كابو فيردي، لوحظ أن النساء، على سبيل المثال، يشكلن أقل من ١٥ في المائة من البرلمانيين في العديد من بلدان المنطقة. وسيواصل مكتبي العمل مع جميع الجهات الفاعلة الإقليمية من أجل تعزيز دور المرأة في المنطقة.

وستكون الجولة المقبلة من الانتخابات في المنطقة اختبارا حاسما لتوطيد المكاسب الديمقراطية. إن كفالة تهيئة بيئة مواتية للاحترام الكامل لحقوق الإنسان ستشكل عاملا أساسيا في نجاح هذه الانتخابات وضمان الاستقرار في المنطقة. وعلاوة على ذلك، فإن التمهيد لإجراء الانتخابات من خلال دعم الحوار الشامل والقدرات الوطنية في مجال منع نشوب النزاعات، لا يزال يشكل أولوية بالنسبة للمنطقة ولمكتبي.

إن ارتفاع عدد الهجمات وزيادة تطور الأساليب التكتيكية التي تستخدمها الجماعات المتطرفة، يهددان بتقويض جهودنا الجماعية في المنطقة. فالحلول العسكرية، وإنْ كانت ضرورية، ليست كافية. وأشجع جميع الجهات الفاعلة على ضمان الاستجابات الشاملة التي تستند إلى مبادئ احترام حقوق الإنسان والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للسكان في المناطق المتضررة. ومن خلال النهج الشاملة التي تستند إلى الملكية الوطنية، يجب أن نواصل العمل الدؤوب من أجل معالجة أوجه القصور في مجال الحوكمة، والفقر المدقع، والافتقار إلى التنمية، التي تؤدي إلى تغذية وإدامة التطرف والعنف المسلح.

وفي الختام، أود أن أؤكد للمجلس أن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا سيواصل العمل مع جميع أصحاب المصلحة في المنطقة للمساعدة على توطيد السلام والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وإنني على ثقة بأنه يمكننا الاعتماد على الدعم المستمر من جانب المجلس.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد شمباس على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب كوت ديفوار ترحب بتنظيم هذه الإحاطة الإعلامية المفيدة بشأن تقرير الأمين العام (S/2018/1175) عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ونثني على السيد محمد بن شمباس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس المكتب، على جودة إحاطته الإعلامية التي تُطلع مجلسنا على الديناميات السياسية والاقتصادية الإقليمية والتهديدات الأمنية التي تؤثر على السلام والاستقرار.

تلاحظ كوت ديفوار باهتمام كبير تقييمات الأمين العام وتوصياته فيما يتعلق بالحالة الراهنة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ونلاحظ بارتياح أن الحالة السياسية عموما لا تزال مستقرة. كما أن منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية على وجه العموم تتمتع بحالة اجتماعية واقتصادية مواتية، بنمو اقتصادي متوقع سيبلغ ٢,٩ في المائة في ٢٠١٩.

و الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة تبعث على التفاؤل، وهي جزء من عملية لا رجعة فيها من التحولات العميقة في مجتمعات غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وعلى الرغم من استمرار العقبات التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويرى بلدي أنه ينبغي لمكاسب هذه الحالة الاقتصادية المشجعة عموما في المنطقة دون الإقليمية أن تؤدي إلى إعادة توزيع ثمار النمو من خلال إيجاد فرص العمل للشباب، وتعزيز الأنشطة المولدة للثروة والمشاريع السريعة الأثر من أجل المرأة.

وفيما يتعلق بالاتجاهات السائدة في مجال الحوكمة السياسية والديمقراطية، يسعد بلدي ملاحظة أن الاستقرار السياسي في المنطقة دون الإقليمية لا يغني مع ذلك عن الحاجة إلى تعزيز الجهود الجارية من أجل تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد. وفي هذا الصدد، ترحب كوت ديفوار بالعمل الممتاز الذي قام به السيد شمباس في إطار بعثة مساعيه الحميدة ووساطته. إن هذه البعثات، التي أجريت بالتعاون الكامل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والشركاء من المجتمع المدني، تتماشى تماما مع مبادئ الدبلوماسية الوقائية التي ينادي بها المجلس.

وفيما يتعلق بالمواعيد الانتخابية الهامة المقرر إجراؤها في ٢٠١٩ واستمرار التوترات السياسية في بعض البلدان في المنطقة دون الإقليمية، يشجع بلدي بحرارة رئيس المكتب على تكثيف وساطته وبعثات المساعي الحميدة في البلدان المعنية فيما يتعلق بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. لقد أثبتت المؤسسات دون الإقليمية تماما قدرتها على منع نشوب الأزمات الداخلية وإدارتها في تدخلاتها المتعاقبة في غينيا بيساو، ومالي، وبوركينا فاسو وغامبيا. لذلك تدعو كوت ديفوار المكتب إلى مواصلة دعم الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي تتمتع بميزة نسبية في رصد ودعم العمليات السياسية بهدف التغلب على الأزمات. كما ندعو إلى تعزيز القدرات الإقليمية القدرة على مواجهة النزاعات، التي لا غنى عنها في بناء السلام والاستقرار في المنطقة.

فيما يتعلق بالأمن، يحيط وفد بلدي علما بقلق بالتهديدات المستمرة للسلم والأمن في المنطقة دون الإقليمية الناجمة عن زيادة الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف. وفي هذا الصدد، يشير تقرير الأمين العام إلى حدوث زيادة في مستوى نشاط جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد والزيادة الكبيرة في عدد الهجمات الإرهابية في بلدان مثل بوركينا فاسو والنيجر. وتستغل الجماعات الإرهابية النشطة في المنطقة نقاط الضعف المحلية على نحو متزايد، ولا سيما التوترات بين الرعاة والمزارعين والنزاعات بين القبائل، ولا سيما في المناطق التي تجد فيها الدول صعوبة في ممارسة سلطتها بشكل كامل. وفي ضوء تلك الحالة، تعتقد كوت ديفوار أن مكافحة الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف، والجريمة المنظمة عبر الوطنية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل يجب أن يتم كجزء من نهج كلي منسق يركز على تعزيز الاستجابة للأمن دون الإقليمي وتقديم الدعم لمبادرات التنمية التي تسمح بمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، مثل الفقر والبطالة.

وفيما يتعلق بالاستجابات الأمنية، تدعو كوت ديفوار إلى زيادة الدعم المالي واللوجستي المقدم من جانب المجتمع الدولي إلى القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وفرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات، وهي نموذج يوضح كيف تولت بلدان المنطقة ملكية أمنها الجماعي. وبالإضافة إلى ذلك، نشير إلى الحاجة إلى التنسيق بين القوة المشتركة لدول الساحل الخمس، وفرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات والبعثات الأخرى الموجودة في الميدان، أي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وقوة عملية بارخان. وعلاوة على ذلك، تعتقد كوت ديفوار أن التمويل الذي يمكن التنبؤ به والمستدام من الاشتراكات الإلزامية للأمم المتحدة سيكون له أثر إيجابي على استدامة وفعالية القوات التي ذكرتها.

وبالنسبة لبلدي، ينبغي استكمال الاستجابة الأمنية الحالية باستراتيجيات إنمائية تهدف إلى تحديد الأسباب الهيكلية للنزاع والاستجابة للاحتياجات الاجتماعية الملحة للشعب. وفي هذا الصدد، يناشد بلدي المجتمع الدولي أن يدعم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، لا سيما في منطقة الساحل، حيث يتزايد تعرض الشباب الذين يقعون فريسة للفقر والبطالة إلى الخطاب الراديكالي وعروض التجنيد من جانب الجماعات

المسلحة. وتؤكد كوت ديفوار دعمها للتحالف من أجل الساحل وبرنامج الاستثمار للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢١، الذي تم جمع من أجله ٢,٤ مليار يورو خلال اجتماع المائدة المستديرة الذي عقد في نواكشوط في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ويرحب بلدي أيضا بتنفيذ خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل التي تهدف إلى تقديم دعم أفضل لدول المنطقة في جهودها الرامية إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لضمان الرخاء المشترك والبيئة الآمنة في منطقة الساحل.

وفي هذه المرحلة، أود أن أؤكد أن كوت ديفوار وغينيا الاستوائية تعملان على تنظيم زيارة محتملة لمجلس الأمن إلى غينيا – بيساو وكوت ديفوار من أجل النظر في الحالة في المنطقة ودعم جهود المكتب. ولا يزال بلدي مقتنعا بأنه، على الرغم من التحديات المعقدة، لا يزال مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا أداة هامة في مجال منع نشوب النزاعات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

في الختام، تشجع كوت ديفوار رئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على مواصلة بذل جهوده لتعزيز السلام والاستقرار والتنمية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام شمباس على إحاطته الإعلامية الممتازة.

يغطي تقرير الأمين العام (S/2018/1175) مجموعة واسعة ومثيرة للإعجاب من المسائل. ونود أن نعلق على بعض النقاط التي تكتسي أهمية خاصة من وجهة نظرنا.

أولا، نحن بحاجة إلى تنسيق دولي سليم كعنصر أساسي لتحقيق النجاح. وكما أشار الممثل الخاص للأمين العام، يشكل التعاون بين الأطراف الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمنظمات دون الإقليمية، السبيل لتحقيق النجاح. وأينما استطعنا، تسهم ألمانيا في الوصول إلى هذا الهدف من خلال مبادرتنا. وقد أشار الممثل الخاص شمباس إلى المؤتمر الرفيع المستوى المعني بمنطقة بحيرة تشاد، الذي عقد في برلين في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، والذي قمنا بتنظيمه مع نيجيريا والنرويج والأمم المتحدة وتعهد بتقديم بليوني دولار. وأظهر المؤتمر أهمية الصلة بين الجوانب الإنسانية والإنمائية والسلام وأسهم في تنفيذ القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧). ويشكل التعاون الإقليمي عبر الحدود أيضا السبيل لتحقيق النجاح. إننا نرحب باعتماد استراتيجية الاستقرار الإقليمي في لجنة حوض بحيرة تشاد والاتحاد الأفريقي. وستكون الاستراتيجية ضرورية للتعاون في المستقبل.

ثانيا، يجب أن يكون هناك تركيز استراتيجي على منع نشوب الأزمات في جميع المجالات. ونحن بحاجة إلى تحقيق تنمية مستدامة طويلة الأجل، من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وفي الفترات التي تلي المراحل الانتقالية وعند خروج البعثات. وهذا يعني أيضا استخدام لجنة بناء السلام بشكل فعال كهيئة استشارية للمجلس. وأود أن أعرض بعض الأفكار حول هذه القضايا.

إن ألمانيا تعد أحد أكبر المساهمين في أنشطة منع نشوب النزاعات وبناء السلام والتنمية داخل منظومة الأمم المتحدة. إننا نؤيد بقوة جهود مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، والممثل الخاص للأمين العام شمباس لدعم المبادرات الأفريقية من أجل الحفاظ على السلام الإقليمي. ونقدر على وجه الخصوص النهج الشامل الذي تم اختياره، وهو مزيج من أدوات مختلفة في مجموعة أدواتنا التي تشمل الوساطة وعمليات الإصلاح وحقوق الإنسان ودعم إجراء انتخابات شفافة وذات مصداقية وسلمية، بينما نحث الدول على ضمان تطبيق المبادئ الديمقراطية الأساسية والوفاء بالشروط المسبقة.

وتشكل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مصدر قلق آخر، وهي منتشرة على نطاق واسع في المنطقة. ونحن بحاجة إلى التصدي بفعالية لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة. كما أننا ندعم المبادرات الإقليمية التي تهدف إلى تحقيق هذا الهدف. ولهذا السبب، نقدم دعما شاملا لمكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا، كجزء من تعاوننا الاستراتيجي مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفي بناء القدرات المحلية في مالي والنيجر ونيجيريا.

وفيما يتعلق بالإغلاق الناجح للبعثات في ليبريا وكوت ديفوار، الذي أشار إليه الممثل الخاص شمباس، فإننا نشعر أنها نماذج محتملة للتحول والخروج في المستقبل، ولكن في الوقت نفسه، يجب أن ننظر في تحقيق التنمية المستدامة في الأجل الطويل، واحترام حقوق الإنسان وتحقيق الاستقرار. وينبغي استخدام مكاسب السلام التي اكتسبناها بإغلاق بعثات الأمم المتحدة من هذا النوع لتعزيز تدابير منع الأزمات في نفس الوقت. وفي هذا الصدد، ندعو إلى الاستخدام الفعال للجنة بناء السلام كهيئة استشارية للمجلس. ومن الأمثلة على ذلك البعثة المشتركة التي قام بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنظمة التجارة العالمية إلى بوركينا فاسو وكوت ديفوار وغامبيا في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وتعتبر ألمانيا من أكبر المانحين لصندوق بناء السلام وتشجع الدول الأعضاء على الإسهام في ميزانيته.

وتتجلى النقطة الأخيرة التي أتحدث فيها عن منع الأزمات في أنه، كما أشار الممثل الخاص، نشعر بالقلق أيضا إزاء عدم المشاركة الفعالة من جانب المجتمع المدني والمعارضة في العمليات الديمقراطية في بعض الحالات. كما أننا قلقون بشأن اعتقال المدافعين عن حقوق الإنسان وانتهاكات حرية التعبير والتجمع في عدد من بلدان غرب ووسط أفريقيا. وسنكون مهتمين جدا بالاستماع إلى الممثل الخاص بشأن كيفية تعامله مع تلك المسائل في عمله المقبل.

ثالثاً، يعد تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها جزءاً لا يتجزأ من مجهود الوقاية الشامل. كما يجب أن تمتثل عمليات مكافحة الإرهاب للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وندين بشدة جميع الهجمات التي تنفذها المنظمات الإرهابية، ولا سيما بوكو حرام، ونشعر بالقلق إزاء الهجمات المتزايدة التنسيق في المنطقة، على النحو الذي حدده الممثل الخاص. ويجب أن تتوافق أي مبادرات أمنية مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وكما أوضحت الدراسة التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحت عنوان ”رحلة إلى التطرف في أفريقيا“، فإن أحد دوافع التطرف هو انتهاكات حقوق الإنسان من جانب قوات الأمن، وهو أمر مثير للقلق بشكل خاص. واسمحوا لي أن أقدم بعض الأمثلة الملموسة في هذا الصدد.

لقد أطلقنا مبادرة مشتركة بين الولايات المتحدة وألمانيا ضمن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ضد استخدام الإرهابيين للنظم الجوية المسيرة. وتعتبر غرب أفريقيا إحدى المناطق التي تركز عليها هذه المبادرة. إننا نرحب بشدة بالمبادرات الإقليمية الرامية لمواجهة التهديد الإرهابي والتغلب على التحديات. والمثال الأخير هو فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات في منطقة بحيرة تشاد، والخلية الإقليمية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل المعنية بمنع التشدد والتطرف المصحوب بالعنف، أو مؤتمر القمة المشترك بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ورؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا المعني بالسلام والأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف، الذي عقد في لومي في شهر تموز/يوليه ٢٠١٨.

فتلك أمثلة جيدة جدا توضح اتخاذ خطوات في الاتجاه الصحيح.

وبالنسبة لنقطتنا الرابعة، نود كذلك أن نسلط الضوء على ما ذكره الممثل الخاص للأمين العام، وهو الآثار الضارة لتغير

المناخ والأثر الإيكولوجي على الاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومنطقة بحيرة تشاد. ولذلك، فإننا بحاجة إلى تكثيف أنشطتنا، والترحيب بالعمل الجاري الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة بشأن تحليل المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ونرى كذلك أن المجلس بحاجة إلى أخذ تحليل المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ في الاعتبار وأن يقوم بالمتابعة الملائمة. ونشيد بمكتب الأمم المتحدة على إتمامه المرحلة الأولى من تحليل المخاطر المتصلة بالمناخ تمشيا مع البيان الرئاسي الصادر العام الماضي S/PRST/2018/16. فهناك صلة قوية بين تغير المناخ والأمن. وهناك تنافس على الموارد الشحيحة والمياه والأرض. ويؤكد ذلك بوضوح ضرورة أن ينظر المجلس في آثار تغير المناخ على الأمن بطريقة أكثر منهجية. وقد ذكر أحد الأمثلة على تلك الزيادة الكبيرة في النزاع العنيف بين الرعاة والمزارعين، وانتشاره، الذي يرجع بصفة خاصة إلى الآثار السلبية لتغير المناخ، كمصدر قلق في مؤتمر القمة المشترك للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الذي عقد العام الماضي في لومي. وظلت ألمانيا نشطة جدا في تقديم الدعم للجنة حوض بحيرة تشاد منذ عام ٢٠٠٥ في مجالات التطوير التنظيمي وإدارة المياه العابرة للحدود.

وتشمل نقطتي الأخيرة الحالة المثيرة للقلق بصفة خاصة المتعلقة بالنساء والفتيات، فضلا عن الشباب. فهن يتعرضن للاختطاف والاحتجاز والعنف الجنسي من قبل الجماعات المتطرفة، على النحو المبين في تقرير الأمين العام والإحاطة التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام. تواجه النساء والفتيات تهديدات، خاصة من قبل الجماعات المتطرفة. ومن الأمثلة الجيدة على كيفية التصدي لذلك، من وجهة نظرنا، البعثة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بقيادة نائبة الأمين العام السيدة أمينة محمد والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي، بينيتا ديوب إلى منطقة الساحل، وجنوب السودان ونيجيريا وتشاد في تموز/يوليه ٢٠١٨، مع التركيز على المرأة والسلام والأمن. ويهمنا أن نسمع من الممثل الخاص للأمين العام إن كان يستطيع أن يقدم لنا بعض أفكاره بشأن متابعة تلك الزيارة. لا بد من مشاركة المرأة في جميع أنواع تسوية النزاعات ومراحل وأنشطة الوساطة. وينطبق ذلك بشكل خاص على الآليات المحلية، ونرحب ترحيبا حارا بأي نشاط لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في ذلك الصدد.

السيدة غيغين (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على إحاطته المفيدة جدا، كما هو الحال دائما.

يشكل مكتب الأمم المتحدة أداة قيمة لا تمكن الأمم المتحدة من الاضطلاع بدور في منع نشوب النزاعات فحسب، بل وبدور في بناء السلام، بما يتماشى مع رؤية الأمين العام لإجراءات فعالة مستدامة يجب أن تغطي مصفوفة السلام برمتها. ويحدونا الأمل في أن يتيح الاستعراض الاستراتيجي المقرر إجراؤه في الأشهر المقبلة فرصة للتأكد من تزويد مكتب الأمم المتحدة بجميع الموارد اللازمة لإنجاز مهمته. فمنع وقوع الأزمات بدلا من حلها بعد وقوعها يشكل، بطبيعة الحال، أفضل طريقة لتفادي المعاناة، فضلا عن تحقيق وفورات جماعية.

أود أن أدلي ببعض الملاحظات بشأن التصدي للأزمة الراهنة. يشكل تدهور الحالة الأمنية في عدد من المناطق في غرب أفريقيا تطورا مثيرا للقلق يتطلب منا عملا متواصلا. وينطبق ذلك بصفة خاصة على منطقة الساحل، حيث ينتشر التهديد الإرهابي جغرافيا إلى جانب زيادة خطيرة في التوترات القبلية ليس فقط في وسط مالي، ولكن كذلك – حتى الآن – في الجزء الشمالي الغربي من بوركينا فاسو. وينطبق الشيء نفسه على المنطقة المحيطة بحوض بحيرة تشاد، حيث تهدد الهجمات المتزايدة التي تشنها جماعة بوكو حرام، مرة أخرى، أقاليم تم تحريرها مؤخرا فقط من قبضتها. وكما هو الحال دائما، تعتمد الاستجابة لتلك

الأزمات والتهديدات على اتباع نهج شامل يتضمن جوانب سياسية وأمنية وإنمائية، وذلك يشكل نقطة ظللنا نصر باستمرار على إعطائها أهميتها.

وتلتزم فرنسا، في منطقة الساحل، بدعم تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي من قبل الأطراف المالية، الذي سيتطلب، في الأجل القصير، تنفيذ التدابير ذات الأولوية المحددة في القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨) بحلول آذار/مارس المقبل. وتنخرط فرنسا في مكافحة الجماعات الإرهابية من خلال عملية بارخان، فضلا عن دعمها للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ولتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل من خلال تعبئة التحالف من أجل الساحل لتوفير مساعدة أسرع وأفضل تنسيقا وأكثر استهدافا لأضعف الفئات السكانية. يجب بذل المزيد من الجهود، في منطقة حوض بحيرة تشاد، لدعم العمل المستمر للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات والتأكد من أن عملها يجري على نحو يكفل الدعم الكامل للشعب. وللأمم المتحدة دور محوري تؤديه في مساعدة دول المنطقة في تحديد الاستجابات المناسبة والمتسقة من جميع جوانبها. يجب القيام بعمل على المدى القصير للتأكد من أن الموارد التي تستخدمها منظومة الأمم المتحدة على الأرض تتناسب مع احتياجات البلدان الأكثر تضررا من أعمال العنف الحالية. ونعتقد أن ذلك العمل ملح وحاسم بصفة خاصة في حالة بوركينا فاسو.

ومن المهم أكثر من أي وقت مضى، بالإضافة إلى الخطوات التي اتخذناها في مناطق الأزمات تلك، الحفاظ على العناصر الأساسية اللازمة لضمان الاستقرار الإقليمي في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وأود أن أشدد، في ذلك الصدد، على ثلاث نقاط رئيسية.

أولا، وكما ذكرنا الممثل الخاص للتو، لا بد من إجراء عمليات انتخابية ذات مصداقية وشفافية وشاملة للجميع. في نيجيريا، نرحب بالتزام جميع الأطراف الفاعلة باحترام نتائج الانتخابات والامتناع عن العنف، كجزء من العمل الوقائي من قبل الجهات الفاعلة في المنطقة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وفي غينيا – بيساو، من الضروري، هذه المرة، أن تحترم السلطات التزامها بعقد الانتخابات التشريعية في ١٠ آذار/مارس، حسب طلب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجلس الأمن. وفي بلدان أخرى، مثل توغو وغينيا، من المهم مواصلة المشاورات فيما بين جميع أصحاب المصلحة بغية تعزيز شمول ومقبولية العمليات الانتخابية المقبلة. ويجب التركيز على تعزيز تمثيل المرأة في مجالات المسؤولية، الأمر الذي يكاد لا يحدث في بلدان المنطقة في الوقت الحاضر.

واحترام حقوق الجميع ومكافحة الإفلات من العقاب كذلك من العوامل الرئيسية لتحقيق الاستقرار. ويجب ألا تمر الانتهاكات التي ترتكب ضد السكان المدنيين في مختلف مناطق النزاع في المنطقة من دون محاسبة، أيا كان مرتكبوها. ويجب أن تؤتي عمليات العدالة الانتقالية الجارية، ولا سيما في مالي وغامبيا، ثمارها من أجل تهيئة الظروف اللازمة لمصالحة مستدامة. ويجب أن تكون حماية الأطفال في حالات النزاع محور اهتمامنا ولمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل دور واضح يضطلع به في متابعة تلك المسألة. كما إن الاستقرار كذلك يسير جنبا إلى جنب مع الدعم الطويل الأجل للبلدان الخارجة من أزمات. فاستمرار انخراط المجتمع الدولي في دعم ليبريا، بعد إغلاق بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، أمر بالغ الأهمية لضمان نجاح الانتقال الديمقراطي التاريخي الذي حدث قبل عام فقط في ذلك البلد.

سأختتم بياني بنفس الطريقة التي اختتم بها ممثل ألمانيا بيانه، بالتشديد على أن الصلة بين المناخ والأمن تتزايد وضوحا في بلدان الساحل. فالآثار المترتبة على تغير المناخ تسفر عن توترات على الموارد بتأثير مباشر على السكان في المنطقة. وبناء على ذلك، فإن الإدارة المستدامة لتلك الموارد، مثل المياه والأراضي الصالحة للزراعة، تشكل أحد الشروط اللازمة للحفاظ على

الاستقرار في منطقة الساحل، التي تتسم بالضعف السياسي والاجتماعي. وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس، فضلا عن إقامة حوار إقليمي بشأن تغير المناخ والمسائل البيئية، أمر أساسي في ذلك الصدد. وسيكون ذلك الأمر نقطة التركيز الرئيسية لاجتماع لجنة المناخ لدول منطقة الساحل، المزمع عقده في أوائل شباط/فبراير في نيامي. ويضطلع مكتب الأمم المتحدة بدور قوي في العمل بنشاط على دعم هذه الدينامية.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص، شمباس، على إحاطته التي قدمها هنا اليوم، التي تبين بوضوح المجالات التي أحرز فيها تقدم، فضلا عن التحديات الهائلة التي لا تزال قائمة في غرب أفريقيا.

ونقدر العمل الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، دعما للسلام والأمن الدوليين في تعزيز الحرية والحكم الرشيد في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. نحن ندرك التضحيات التي يبذلها الآلاف من أفراد قوات الأمن وحفظة السلام كل يوم من أجل تهيئة منطقة تنعم بالمزيد من الازدهار والاستقرار ونشيد بها. وتحقيقا لتلك الغايات، سأسلط الضوء على بعض الأولويات الرئيسية التي نعتقد أنها تستحق اهتمام المكتب ومجلس الأمن في الأشهر المقبلة.

ففي منطقة الساحل، نشاطر السيد شمباس قلقه إزاء تزايد العنف القبلي، والزيادة في انعدام الأمن على طول الحدود بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر والانتشار المستمر للأنشطة الإجرامية والإرهابية في جميع أنحاء المنطقة والادعاءات بانتهاكات لحقوق الإنسان من قبل الجماعات المسلحة من غير الدول وقوات الأمن.

ونشاطر الأمين العام القلق الذي أعرب عنه فيما يتعلق بالتطور والانتشار المتزايدين للتنظيمات المتطرفة العنيفة في أجزاء من منطقة الساحل. ولا يمكن للمنطقة أن تحقق تقدما مستمرا نحو التصدي لتلك التحديات إلا بتعزيز الحوكمة الرشيدة ومعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار وإيجاد الفرص الاقتصادية واحترام حقوق الإنسان وتعزيز الأمن. ويساورنا القلق بوجه خاص إزاء تزايد الاضطرابات في منطقة وسط الساحل، المدفوعة، جزئيا على الأقل، بندرة الموارد. ونشعر بالقلق من أنه بمرور الوقت، قد تبدأ المجتمعات المحلية رؤية هذه النزاعات بمنظار عرقي. وهذا الصدد، يسرنا أن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا قد أنجز مؤخرا دراسته بشأن الرعي والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ونتطلع إلى التنسيق معه إذ يسعى إلى إدراج النتائج في العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في المنطقة.

إن مالي تقع في قلب المنطقة، بتحدياتها السياسية والأمنية الفريدة واتفاقها للسلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر. وندعو مرة أخرى أطراف هذا الاتفاق إلى إحراز تقدم كبير خلال الأشهر القليلة المقبلة. ونأمل على وجه الخصوص أن تنفذ التدابير المنصوص عليها في القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨). ومن الآن فصاعدا، لا يمكننا ولا ينبغي لنا أن نقبل عدم الرغبة التي رأيناها في الماضي من قبل الأطراف في تنفيذ اتفاق مالي بالكامل وعلى وجه السرعة. إن المخاطر كبيرة جدا بالنسبة لشعب مالي والمنطقة، وعلى مجلس الأمن أن ينظر في استخدام جميع الأدوات المتاحة، بما في ذلك فرض الجزاءات، ضد أولئك الذين يعرقلون التنفيذ.

وفي حوض بحيرة تشاد، لا تزال الأوضاع الأمنية والإنسانية مصدر قلق. وما زال عدم وصول المساعدات الإنسانية إلى أجزاء كبيرة من المنطقة يتسبب في خسائر فادحة بين السكان المحتاجين إلى المساعدة، لا سيما النساء والأطفال. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته المنطقة في تنسيق الجهود ضد جماعة بوكو حرام وولاية غرب أفريقيا الإسلامية، من الواضح أن تلك التنظيمات المتطرفة العنيفة لا تزال تشكل تهديدات خطيرة.

وأخيرا، يظل تركيزنا منصبا على الانتخابات الوطنية في نيجيريا في شباط/فبراير باعتبارها اختبارا حاسما للديمقراطية في

كل من نيجيريا والمنطقة الأوسع. والولايات المتحدة تواصل دعم الهدف النيجيري المتمثل في إجراء انتخابات حرة ونزيهة تعقد بطريقة سلمية وشفافة على نحو ملائم، بما يعكس إرادة الشعب النيجيري. من خلال الدبلوماسية، تكون المشاركة العامة القوية، بما في ذلك مع الشباب والمجتمع المدني؛ والديمقراطية وبرامج الحوكمة، ونحن نساعد البلد على تعزيز مؤسساته الديمقراطية وعملياتها.

وقبل انتخابات شباط/فبراير، نتشاطر العديد من الشواغل التي أعرب عنها المراقبون النيجيريون وشركاؤنا الدوليون بشأن المناخ السياسي في مناطق الخطر الرئيسية. وعلى وجه التحديد، فإننا نشعر بالقلق إزاء ورود تقارير عن الترهيب والتحزب من جانب قوات الأمن، وتفاقم حالة انعدام الأمن، وعدم قدرة المشردين داخليا أو الأشخاص ذوي الإعاقة على التصويت، وخطر أن يؤدي شراء الأصوات الواسع النطاق إلى الطعن في نزاهة العملية الانتخابية. ونحث السلطات النيجيرية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني وقادة المجتمعات المحلية على التصدي لتلك المخاطر في الفترة التي تسبق انتخابات شباط/فبراير وضمان أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة بحق بطريقة سلمية وشفافة بشكل مناسب.

وبعد مرور عشرين عاما على عودة البلد إلى الحكم الديمقراطي، فإن الانتخابات المقبلة تتيح للنيجيريين الفرصة لتشكيل مستقبل بلادهم وترسيخ مكانتها كديمقراطية رائدة في أفريقيا.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): إننا نقدر عقد هذه الجلسة والإحاطة القيمة التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، السيد محمد بن شمباس، بشأن العمل الهام الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

وكما ذكر الممثل الخاص، على الرغم من إحراز بعض التقدم في تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون، فإن استمرار انعدام الأمن والتوترات السياسية في المنطقة يبعثان على الأسف الشديد، وكذا الحالة الإنسانية المأساوية، لا سيما في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد نتيجة أعمال الجماعات الإرهابية والجريمة العابرة للحدود الوطنية، والاشتباكات حول السيطرة على الموارد الطبيعية والحضور المحدود للدولة، في جملة عوامل أخرى.

وبيرو مقتنعة بأن هذه التحديات تتطلب اتباع نهج متعدد الأبعاد وطويل الأجل ومتكامل يعالج الأسباب الجذرية للنزاع. وفي هذا السياق، نود أن نسلط الضوء على ثلاثة محاور يُطلب من مكتب الأمم المتحدة الاضطلاع بدور مركزي فيها خلال الأشهر المقبلة.

أولا، فيما يتعلق بمراقبة الانتخابات والعمل الوقائي، نشدد على مهام الرصد والإنذار المبكر فيما يتعلق بالحالة السياسية في المنطقة، والتي تكملها الوساطة والمساعي الحميدة والقدرات التي نعتقد أنه يجب أن يستمر تعزيزها وتحسينها. وفي هذا السياق، نتطلع إلى الدور الذي سيقوم به المكتب في الانتخابات المقبلة في غينيا وغينيا – بيساو وبنن ونيجيريا والسنغال، استنادا إلى نموذج العمليات الشفافة والشاملة بمشاركة كاملة للنساء والشباب.

ثانيا، فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي، نود أن نسلط الضوء على الميزة النسبية حيث يتعين على مكتب الأمم المتحدة أن يحدد بوضوح رؤية وعملا على المستوى الإقليمي لمكافحة الآفات المشتركة مثل الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة المنظمة. ونرحب بكون أن هذا العمل يكمله التنسيق الفعال مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من المنظمات دون الإقليمية ومكاتب الأمم المتحدة. نشدد أيضا على الوظيفة الاستشارية التي يقدمها المكتب بشأن الإصلاحات الضرورية في قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين، وتعزيز الحوار المحلي.

ثالثا، فيما يتعلق بمجال تعزيز التنمية، فإننا نعلم أن بناء السلام المستدام يتطلب التآزر بين السلام والعدالة والتنمية، ما يتيح بناء مؤسسات قوية وشفافة. وبهذه الطريقة وحدها يمكن معالجة الأسباب العميقة للصراع بفعالية تمشيا مع أهداف التنمية المستدامة. ومن هذا المنظور، نرحب بالأولوية التي يوليها المكتب لتعزيز التنمية المستدامة والآمنة في المنطقة. ونبرز اهتمامه الخاص بالنزاعات القبلية الناجمة عن تغير المناخ، وإعداد الدراسات المشتركة بين القطاعات بشأن هذا الموضوع. ونبرز أيضا دوره الريادي في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وفقا لأحكام القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧).

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن تأييدنا القوي للدور الذي يقوم به المكتب وتشجيع المجتمع الدولي على مواصلة التعاون الوثيق مع المكتب الإقليمي والممثل الخاص في جهودهما الرامية إلى تحقيق السلام المستدام في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، السيد محمد بن شمباس، على إحاطته الزاخرة بالمعلومات عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، فضلا عن التطورات الحالية في المنطقة.

وأود أن أشارك ببعض الملاحظات.

إن تحديات أمنية كبيرة، بما في ذلك زيادة أنشطة المجموعات الإرهابية عبر الحدود وتراجع سلطات الدولة من المناطق النائية، ما زالت تؤثر على عدد من البلدان في المنطقة. والحالة الأمنية المتدهورة في بوركينا فاسو تتطلب ردا قويا من جانب المجتمع الدولي وتقديم الدعم للسلطات المحلية في مكافحة الجماعات الإرهابية التي تتزايد أنشطتها في منطقة الساحل.

وندين بشدة الهجمات الإرهابية العنيفة، فضلا عن الاشتباكات بين القبائل في المناطق الشمالية من بوركينا فاسو. كما ندعو جميع سكان المنطقة إلى بذل جهود مشتركة من أجل مكافحة الإرهاب وتشجيع المصالحة الوطنية. ونشجع السلطات المحلية على الاستمرار في إصلاح قطاع الأمن على نحو متسق وتهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق السلام والتنمية المستدامين.

ونشيد بالانتخابات السلمية عموما التي أجريت في المنطقة. مع ذلك، فإن فترات ما قبل وبعد الانتخابات كثيرا ما يتخللها خلافات ومنازعات. لذلك، ندعو السلطات وأصحاب المصلحة الوطنيين إلى العمل معا من أجل تهيئة بيئة مؤاتية لإجراء انتخابات سلمية وشاملة وذات مصداقية في عام ٢٠١٩ في بنن وتشاد والسنغال وغينيا وغينيا – بيساو وموريتانيا ونيجيريا.

ويشكل استمرار نقص تمثيل المرأة في المناصب الحكومية العليا في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل أمرا يبعث على القلق. لذلك، ندعو الحكومات في المنطقة إلى مضاعفة جهودها، وفقا للالتزامات الوطنية والإقليمية، من أجل تعزيز التمكين والإدماج السياسي للمرأة في صنع القرار والأدوار القيادية، وتشجيع التنمية الشاملة للجميع والمراعية للمنظور الجنساني.

وتدعم بولندا بلدان منطقة الساحل في جهودها الرامية للتصدي للتحديات الأمنية. وعليه، سلم بلدي في الشهر الماضي دفعة أولى من الذخيرة إلى القوات المسلحة التشادية في إطار دعمه إلى مشاركة تشاد في القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وكما ذكر الممثل الخاص، فإن لتغير المناخ تأثيرا خطيرا على ديناميات النزاع في حوض بحيرة تشاد وأجزاء من منطقة الساحل. وفي ذلك الصدد، ندعو الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين إلى وضع إطار إقليمي يتسق مع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل بهدف التصدي استباقا للتهديدات الحالية والمتوقعة التي يسببها تغير المناخ. وتود بولندا أيضا أن تعرب عن تقديرها العميق لمشاركة جميع الأطراف في

المرحلة السابقة وخلال المؤتمر الرابع والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المقرر عقده في كاتوفيتشي. ونرى أن من شأن تعددية الأطراف والتعاون أن يمكّننا من معالجة المشاكل معا وإيجاد حلول وبناء توافق في الآراء لتحقيق الصالح العام.

وتتسم التحديات في منطقة الساحل بأنها معقدة ومتعددة الأبعاد وتقتضي من جميع أصحاب المصلة اتباع نهج مستدام وشامل إزاء. ونثني في ذلك الصدد، على التعاون بين الحكومات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل واتحاد نهر مانو ولجنة خليج غينيا ولجنة حوض بحيرة تشاد ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ونثني أيضا على الجهود التي يبذلها السيد إبراهيم ثياو، المستشار الخاص لمنطقة الساحل، من أجل تعزيز تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة للأمم المتحدة من خلال خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل. أخيرا وليس آخرا، أود أن أعرب عن امتناني للسيد محمد بن شمباس، الممثل الخاص للأمين العام، فضلا عن موظفي مكتب الأمم المتحدة، لما يبذلونه من جهود متواصلة لتعزيز السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): يود وفد بلدي أن يشكر الممثل الخاص ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، السيد محمد بن شمباس، على إحاطته الشاملة والزاخرة بالمعلومات.

وأود أن أثني بالنيابة عن بلدي على التقدم المحرز والنتائج الإيجابية التي نشهدها في غرب أفريقيا. ونقدر الدعم المستمر والجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة وغيره من الكيانات الإقليمية والدولية في مجالات منع نشوب النزاعات وبناء السلام والانتقال الديمقراطي للسلطة واحترام حقوق الإنسان وشمول الجميع ومشاركة المرأة في العمليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن إرساء النظام الدستوري في المنطقة. ومع أن التحديات التي تواجه المنطقة لا تزال كبيرة، فإننا نؤمن بأن النصر سيكون حليف كل من يكافحون من أجل السلام بفضل الالتزام السياسي الجاد وعزم الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية على التغلب عليها، بدعم من المجتمع الدولي.

ونحن نمر بفترة حرجة وبالغة الصعوبة، بسبب اضطراب الحالة الأمنية وعدم الاستقرار في بوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا. ولا تزال الجماعات الإرهابية وجماعة بوكو حرام على وجه الخصوص، موجودة في المنطقة وتواصل شن هجماتها العشوائية على المدنيين والعسكريين. وعلى الرغم من تصاعد العمليات العسكرية في شمال وشرق النيجر، فلا تزال هناك حوادث عنف يومي تشكل تحديات مستمرة لقوات الدفاع والأمن. وتزداد النزاعات بين المزارعين والرعاة سوءا بالرغم من النداءات المستمرة للتعاون بين مكتب الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمسؤولين عن أنشطة الزراعة، ورعي الماشية والأمن في المناطق المعنية، بهدف إنشاء آليات فعالة للمنع والوساطة وحل النزاعات على نحو ربما يسفر عن بعد جديد للسلام والأمن في المنطقة.

ومن المهم التشديد على أن الحالة الإنسانية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل لا تزال تثير القلق، وخاصة ما يتعلق بالأمن الغذائي والتشريد السكاني في منطقة بحيرة تشاد حيث يعيش كثير من الأشخاص في ظروف غير إنسانية. ويجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده للإسهام في خطة الاستجابة الإنسانية لمنطقة حوض بحيرة تشاد لعام ٢٠١٩ لمساعدة أكثر الفئات السكانية ضعفا في المنطقة ومكافحة وباء الكوليرا الذي ما زال يودي بالأرواح منذ عام ٢٠١٠. وكما قد نتوقع فإن النشاط الإرهابي سبب ونتيجة لتلك الحالة السيئة في آن واحد.

وتؤيد غينيا الاستوائية بشدة استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة دعمها، فضلا عن قبولها للصلة

التي تنشئها بين المجالات السياسية والأمنية والإنسانية. وبالتالي، نرى أن من الأهمية بمكان إحراز تقدم في المبادرات الإقليمية، مثل الانطلاق الرسمي لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، فضلا عن التوقيع على بروتوكول الشراكة من قبل الأمين الدائم للمجموعة الخماسية والتحالف من أجل منطقة الساحل في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، لأنه يوفر إطارا للتعاون والتعبئة العملياتية الرامية إلى تنفيذ المشاريع المشتركة على وجه السرعة والمرونة.

ويعد الكفاح ضد القرصنة والجريمة البحرية ضمن الأولويات السياسة والأمنية الإقليمية لبلدي. ولذلك السبب سنعقد مناقشة بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية في البحر خلال رئاستنا لمجلس الأمن في الشهر القادم. بيد أننا نود اغتنام هذه الفرصة للإشادة بالعمل الفعال الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة في خليج غينيا في ذلك المجال بالتعاون مع الوكالات المتخصصة الأخرى مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. في هذا الصدد، يعتزم بلدي رسميا، جنبا إلى جنب مع كوت ديفوار، قيادة بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا في القريب العاجل لدعم التي يبذلها المكتب لحل النزاعات وبناء السلام في المنطقة.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، شمباس، على إحاطته. لقد اتسم الوضع في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل بقدر كبير من الاستقرار، وأحرز عدد من بلدان المنطقة تقدما إيجابيا في العمليات السياسية. وفي الوقت نفسه، لا تزال بلدان المنطقة تواجه تهديدات من قبيل أنشطة الجماعات المتطرفة العنيفة والجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة العابرة للحدود والكوارث الطبيعية. وتأمل الصين في أن يعزز المجتمع الدولي تعاونه وتصديه المشترك للتحديات الأمنية في المنطقة. وأود الإدلاء بالنقاط الأربع التالية.

أولا، يجب على المجتمع الدولي أن يقدم دعما قويا لبلدان المنطقة في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود وأنشطة التنظيمات الإرهابية. وتمثل فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات التي شكلتها بلدان حوض بحيرة تشاد والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تصدي المنطقة الذاتي لتلك التحديات، فضلا عن أنها جهود مشتركة ترمي إلى الحفاظ على الأمن الجماعي وإسهاما هاما من جانب الدول الأفريقية في صون السلام والأمن في المنطقة. وتؤيد الصين توفير ما يلزم من الدعم المالي المقدم من الأمم المتحدة لتفعيل عمليات القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

ثانيا، يجب على المجتمع الدولي دعم الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في الاضطلاع بدورها الفريد. وتواجه البلدان في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل صعوبات عدة من قبيل التحديات الأمنية العابرة للحدود والاحتياجات الإنسانية التي تتطلب استجابة مشتركة من جانبها. ويجب على المجتمع الدولي أن يحترم الطموحات الأفريقية ويستجيب للاحتياجات الأفريقية، علاة على دعم جهود الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة حوض بحيرة تشاد في حل المشاكل الإقليمية ودون الإقليمية على النحو المطلوب.

ثالثا، يجب على المجتمع الدولي معالجة الأسباب الجذرية النزاعات عند مساعدة بلدان المنطقة في التصدي للمسائل في البؤر الساخنة.

ينبغي أن يركّز المجتمع الدولي على بناء قدرات بلدان المنطقة، ودعم البلدان المعنية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وعلى مساعدة بلدان المنطقة في القضاء، في أقرب وقت ممكن، على الأسباب الجذرية للنزاعات بغية تحقيق التنمية المستدامة.

رابعاً، ينبغي أن تعزز مختلف وكالات الأمم المتحدة التنسيق وتحقق التآزر فيما بينها. يواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل العمل وفقاً للولاية المنوطة به، وتعزيز التعاون مع جميع الجهات الفاعلة المعنية، وتعزيز السلام

والاستقرار الإقليميين. إن فريق الأمم المتحدة القطري وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضلاً عن الوكالات الأخرى، ينبغي أن تحقق الاستفادة الكاملة من مزايا كل منها، وتعزز التنسيق والتعاون مع مكتب الأمم المتحدة وتؤدي دوراً بنّاء في السلام والاستقرار والتنمية الإقليمية. وستواصل الصين دعم عمل الممثل الخاص للأمين العام شمباس والمكتب في المستقبل.

إن تعزيز التعاون مع البلدان الأفريقية وغيرها من الدول النامية كان على الدوام أولوية للدبلوماسية الصينية. وفي أيلول/سبتمبر الماضي، خلال مؤتمر قمة بيجين لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا، تم تحديد السلام والأمن والتنمية الاقتصادية، في جملة أمور، بصفتها مجالات ذات أولوية للتعاون بين الصين وأفريقيا في المستقبل. إن صندوق السلام والأمن الصيني – الأفريقي ومنتدى الأمن الصيني – الأفريقي، اللذين أُنشئا من خلال المنتدى المعني بالتعاون الأفريقي – الصيني، قد وفّرا الدعم النشط للجهود التي تبذلها بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل في الحفاظ على الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب، وهي بمثابة منابر هامة لتعزيز التبادل بين الصين وأفريقيا في مجال السلم والأمن.

لقد قدّم صندوق الأمم المتحدة والصين من أجل التنمية والسلام منذ إنشائه الدعم المالي إلى عدد من المشاريع الأفريقية لبناء القدرات في حفظ السلام ومكافحة الإرهاب. وقد ساعدت الزيارة الناجحة لوزير الدولة الصيني للشؤون الخارجية، السيد وانغ يي، في وقت سابق من هذا الشهر على زيادة توطيد العلاقات الودية بين الصين وأفريقيا وتعميق التعاون الذي يركّز على النتائج بين الجانبين. وستعمل الصين مع المجتمع الدولي على تقديم الدعم المتواصل إلى أفريقيا لتيسير بناء القدرات من أجل السلام والأمن فضلاً عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بهدف تحقيق السلام والاستقرار والازدهار في المنطقة في وقت مبكر.

السيد كلاي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام شمباس على إحاطته وعلى عمل فريقه في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وما زالت الجهود التي يبذلها حصناً لا يقدّر بثمن ضد قوى عدم الاستقرار في المنطقة.

وترحب المملكة المتحدة بالتقدم الذي بيّنه الممثل الخاص للأمين العام هذا الصباح، لكنها لا تزال تشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية والسياسية في أجزاء كبيرة من المنطقة. ترد العديد من شواغلنا في تقرير الأمين العام (S/2018/1175)، بما في ذلك التهديدات الناجمة عن الجماعات الإرهابية، مثل جماعة بوكو حرام، في بلدان مثل نيجيريا والجماعات الأخرى العاملة في منطقة الساحل التي تعيث فساداً في الفئات الضعيفة من السكان وتنتهك حقوق المرأة بصورة منهجية.

وكما ناقشنا في مرات عديدة أمام المجلس، يلزم اتخاذ إجراءات عسكرية أو غير عسكرية على السواء للتصدي لهذه التهديدات. ويجب أن نفهم أسبابها الجذرية والاحتياجات السياسية والاقتصادية والإنسانية للسكان. ومن الضروري أن نعتمد نهجاً متسقاً على نطاق الأمم المتحدة برمتها للتصدي للمشاكل القائمة وللحيلولة دون حدوث مزيد من التدهور في المنطقة.

وأود أن أبدأ بتناول الحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد. إن حجم هذه الأزمة كبير؛ فاقتران الإرهاب بالفقر المدقع وتغير المناخ قد جعل حوالي ١٠ ملايين شخص يعتمدون على المعونة الإنسانية. وقد أُجبر أكثر من ٢,٤ مليون شخص على ترك ديارهم، ووباء الكوليرا هو الأسوأ منذ ما يقرب من عقد من الزمن. والقيام باستجابة إقليمية للأزمة في منطقة حوض بحيرة تشاد أمر بالغ الأهمية. ولذلك فإننا نرحب بالتعاون بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، فضلاً عن مؤتمر القمة المشترك للجماعة

الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي عقد في تموز/يوليه، والذي أثبت التزام كلتا المنظمتين بتعزيز التعاون فيما بينهما.

كما اجتمع قادة الدول الأعضاء في منطقة حوض بحيرة تشاد في كانون الأول/ديسمبر لتعزيز النهج الذي تتبعه المنطقة للتصدي لجماعة بوكو حرام. إن التعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب أمر حيوي من أجل التصدي للتهديد الذي لا يحترم الحدود. ويذكّرنا الأمين العام في تقريره بأن التعاون بين الجماعات الإرهابية آخذ في الازدياد في منطقة الساحل.

بيد أن المنطقة لا يمكن أن تُترك لإدارة هذه الأزمة بمفردها. وهذا هو السبب في أن المملكة المتحدة قادت صياغة القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧)، في عام ٢٠١٧، وفي تعهّد المملكة المتحدة في المؤتمر الرفيع المستوى المعقود ببرلين في أيلول/سبتمبر الماضي بـ ١٨٦ مليون دولار لدعم استجابة متكاملة للأزمة.

ومن الأهمية بمكان أن نتابع نجاح مؤتمر برلين ونتأكد من أن يعزز المجتمع الدولي التزامه بمعالجة مشاكل المنطقة، بما في ذلك من خلال دعم تنفيذ خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل.

ونظراً لأهمية منطقة الساحل، تعمل المملكة المتحدة على توسيع نطاق مساعداتها الدبلوماسية والدفاعية والإنمائية في المنطقة. ونحن بصدد فتح سفارات جديدة في النيجر وتشاد وزيادة وجودنا في مالي. وقد نشرنا طائرات تشينوك العمودية لتقديم الدعم اللوجستي للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من خلال عملية بارخان وسنزيد بصورة كبيرة من مساعدتنا الإنمائية التي نقدمها إلى المنطقة في السنوات المقبلة.

وفي جلسة الإحاطة االإعلامية لتي عقدها المجلس الشهر الماضي بشأن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل (انظر S/PV.8435)، دعونا الجهات الفاعلة الدولية إلى أن تكفل تحديد المسؤوليات التنظيمية بوضوح وإلى إنشاء خطوط اتصالات قوية فيما بينها. وإنني أشعر بالتفاؤل في هذا الصدد للتعاون الوثيق بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب المستشار الخاص للأمم المتحدة لمنطقة الساحل، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وغيرها. وندرك أيضاً الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في أماكن أخرى من المنطقة والانخراط الوثيق للممثل الخاص في الجهود الوطنية الرامية إلى الحفاظ على السلام، كما هو الحال في ليبريا وكوت ديفوار.

يؤدّي مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل دوراً حاسماً في دعم دول المنطقة دون الإقليمية لإجراء انتخابات شفافة وشاملة في أوانها، وفي دعم الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها لإرساء الأساس للمنع الهيكلي لنشوب أعمال العنف المتصلة بالانتخابات. وموبتحديد موعد إجراء الانتخابات في عدد من بلدان المنطقة في ٢٠١٩، سيكون هذا الموضوع موضوعاً هاماً في العام المقبل.

ومن مواطن قوة المكتب كونه يعمل كجسر بين الأطراف الفاعلة الوطنية والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. ونشجع على مواصلة ذلك. وفي بوركينا فاسو، على سبيل المثال، سيكون التعاون الإقليمي والدعم الدولي حيويين لمعالجة المخاطر التي تهدد استقرار المنطقة برمتها، ويملك المكتب تفويضاً للاستفادة من هذا التعاون وتيسيره.

وترحب المملكة المتحدة أيضاً بالدور الذي يقوم به صندوق بناء السلام وشركاؤه المنفذون في دعم المصالحة في بوركينا فاسو، وتأمل في أن تحافظ الأمم المتحدة على التزامها باستخدام موارد الصندوق لدعم أنشطة المصالحة في جميع أنحاء المنطقة.

لقد أثبت مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل أنه يمكن أن يكون شريكاً قيماً للحكومات والمنظمات الإقليمية. ونتطلع إلى العمل مع عملية الاستعراض الاستراتيجي

في وقت لاحق من هذا العام للتأكد من أن المكتب مجهّز بأحسن ما يمكن للوفاء بولايته.

السيد العتيبي (الكويت): يطيب لي بداية، سيدي الرئيس، أن أرحب بالممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، السيد محمد بن شمباس، وأتقدم له بجزيل الشكر على إحاطته القيمة بشأن آخر التطورات في منطقة الساحل. وأود أن أشيد بكافة الجهود التي تُبذل من قبل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في المجالات المختلفة، وكذلك بالجهود التي يقوم بها كافة العاملين في المكتب الإقليمي، بتقديمهم الدعم التقني والفني للدول التي تشهد انتخابات في المنطقة، وبذل المساعي الحميدة للحد من التوترات، بالإضافة إلى دور المكتب في تعزيز قدرات القطاعات الحكومية في بلدان الإقليم لمواجهة التحديات المتنوعة.

سأتطرّق في كلمتي إلى ثلاثة جوانب رئيسية: أولاً، الانتخابات في منطقة الساحل؛ ثانياً، الأوضاع الأمنية في المنطقة؛ وثالثاً، الأوضاع الإنسانية والتنموية.

بالنسبة للانتخابات، نود أن نشير إلى العمليات الانتخابية التي أُجريت في عدد من دول المنطقة، ونرحّب بالجهود المبذولة من قبل حكومات كوت ديفوار وموريتانيا ومالي لإجرائهم انتخابات شفافة وناجحة خلال الفترة الماضية. ولعل تلك التطورات الإيجابية للعمليات الانتخابية في منطقة الساحل ستشكّل تقدّماً نحو تحقيق التنمية والاستقرار، ونتمنّى أن تنعكس آثارها على أمن المنطقة بشكل عام.

ونثمّن في هذا الصدد الدور الحيوي والهام لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، وكافة المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية المراقبة لمساندتهم في إنجاح العمليات الانتخابية، وتوفيرهم الدعم المناسب لدول المنطقة.

وفيما يتعلق بالانتخابات المقبلة في كل من نيجيريا والسنغال وغينيا – بيساو، فنتطلع إلى أن تعقد بشفافية وبمشاركة جميع مكونات مجتمعاتها. وندعو الممثل الخاص للأمين العام لاستكمال جهوده التي بذلها سابقاً في ظل التحديات التي تواجه بعض دول المنطقة للحد من أي توترات خلال عمليات التحضير للانتخابات،

فللمكتب والممثل الخاص للأمين العام دور محوري في تنفيذ توجه الأمين العام الذي يهدف إلى تطبيق الدبلوماسية الوقائية ومكافحة الصراعات قبل نشوبها.

بالنسبة للأوضاع الأمنية، إن الوضع الأمني في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل لا يزال غير مستقر بسبب ما تعانيه المنطقة بشكل عام من نزاعات مسلحة وعمليات إرهابية تجاوزت حدتها الأمنية الطابع التقليدي التي لطالما عانت منه المنطقة، لتصل إلى تصاعد عمليات القرصنة التي أدت إلى خسارة في الإيرادات وتدهور اقتصادات عدد من دول المنطقة. ولعل أحد أهم المشاكل التي تواجهها المنطقة كذلك هي الاتجار بالمخدرات، وهو الأمر الذي ناقشه المجلس الشهر الماضي (انظر S/PV.8433). حيث تم التأكيد خلال الجلسة على أهمية دور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في معالجة الأوضاع. ونرحب بما ورد في تقرير الأمين العام (S/2018/1175) عن دور مكتبي الأمم المتحدة – مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة – في دعم حكومات دول المنطقة لمواجهة هذه التحديات.

إن الحالة الأمنية غير المستقرة في جمهورية مالي لها انعكاسات سلبية على المنطقة ككل، كونها تسهم في تزايد أعمال الجماعات الإرهابية عبر الحدود، وتؤثر على العديد من الدول في المنطقة، وتخلف أعدادا كبيرة من الضحايا بين صفوف المواطنين الأبرياء. ونود أن نحث جميع الأطراف المعنية في مالي على الالتزام باتفاق السلام والمصالحة في مالي لعام ٢٠١٥. ونثمن هنا دور القوة

المشتركة المتعددة الجنسيات على جهودها في محاربةجماعة بوكو حرام الإرهابية، ودور القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لمواجهة الجماعات الإرهابية.

وبالنسبة للأوضاع الإنسانية، نود أن نعبر عن بالغ أسفنا إزاء الوضع الإنساني في المنطقة، ولا سيما في حوض بحيرة تشاد التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، حيث ارتفع عدد المتضررين إلى مليون شخص منذ النصف الأول من عام ٢٠١٨. ونرحب هنا بالجهود التي تبذلها الحكومات والمنظمات الإنسانية الفاعلة، والتي ساهمت في انخفاض تفشي وباء الكوليرا منذ عام ٢٠١٠. ولكن لا تزال المنطقة بحاجة إلى تمويل لضمان تنفيذ خطة الاستجابة، حيث تم سداد نصف المبلغ المطلوب تقريبا حتى الآن. ونناشد جميع الأطراف المعنية في المنطقة لضمان إيصال كافة المساعدات الإنسانية للمحتاجين في حوض بحيرة تشاد، خاصة في ظل وجود أعداد كبيرة من المتضررين والمحتاجين للمساعدات الإنسانية – فئة كبار السن والأطفال.

وفي الختام، نكرر دعمنا الكامل لجهود مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في عمله لمنع نشوب النزاعات، وتعزيز قدرات السلطات الوطنية في دول المنطقة، وفي تنفيذ الأهداف الشاملة لغرب أفريقيا لضمان مستقبل أفضل للإقليم وسكانه. ونرحب بالتعاون بين حكومات دول المنطقة مع المكتب خلال الفترة الماضية، وندعوهم إلى استكمال هذا التعاون خلال الفترة المقبلة. ونؤكد على دعم دولة الكويت لضمان استقرار المنطقة.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد بلدي أن يعرب عن امتنانه لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة. وأود أيضا أن أشكر السيد محمد بن شمباس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على إحاطته.

تؤيد جنوب أفريقيا الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص في الانخراط في الدبلوماسية الوقائية، والمساعي الحميدة، والوساطة والتيسير السياسيين في بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ونرحب بالتطورات الإيجابية في المنطقة، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام (S/2018/1175). ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق من انتشار عدم الاستقرار وانعدام الأمن في بلدان أخرى في المنطقة. وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤثر سلبا على التقدم الذي أحرز في السنوات الأخيرة للسعي نحو تحقيق الاستقرار في المنطقة.

ويشاطر الاتحاد الأفريقي نفس القدر من القلق، لا سيما فيما يتعلق بالهجمات الإرهابية المستمرة في شمال ووسط مالي، وبوركينا فاسو، والنيجر، ونيجيريا. علاوة على ذلك، فإن تكثيف التنسيق بين الجماعات الإرهابية وتنامي الجريمة المنظمة عبر الوطنية يشكلان مدعاة للقلق الشديد بالنسبة لجنوب أفريقيا، حيث إن هذا من شأنه أن يفاقم انعدام الأمن في المنطقة. ومن المهم أيضا معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب بغية الحد من انتشاره في جميع أنحاء القارة.

وترى جنوب أفريقيا أن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في وضع يمكنه من الاضطلاع بدور هام في التغلب على التحديات التي تواجهها المنطقة، لا سيما فيما يتعلق بالتصدي لانعدام الأمن، وعدم الاستقرار، والإرهاب، من خلال الدعم الذي تقدمه القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ومن خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وعلاوة على ذلك، فإن التنفيذ الكامل لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل أمر حيوي.

ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن عمل مجلس الأمن ينبغي أن يهدف إلى دعم الأطر المتعددة الأطراف الإقليمية ودون الإقليمية، واستخدام الحوار السياسي في التغلب على التحديات التي تواجهها المنطقة. وعلاوة على ذلك، فإن التنسيق بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية

لمنطقة الساحل والاتحاد الأفريقي وهياكل الأمم المتحدة أمر بالغ الأهمية. وهذا أمر أساسي لتوفير نهج شامل في مجال تعزيز السلام والأمن في منطقة الساحل، حيث يفرض الإرهاب والأنشطة المتطرفة والتطرف العنيف تهديدا خطيرا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية فيها.

ولا يزال الدعم المستمر من جانب المجتمع الدولي من أجل تمويل المشاريع الاستثمارية في منطقة الساحل يمثل أولوية بوجه خاص. وسيسهم بناء المدارس والمراكز الصحية، وتحسين فرص الحصول على المياه، على سبيل المثال، بشكل إيجابي في منع وقوع المجتمعات تحت تأثير المتطرفين.

وأخيرا، تدين جنوب أفريقيا بأقوى العبارات الممكنة محاولة الانقلاب للإطاحة بالحكومة المنتخبة ديمقراطيا في جمهورية غابون. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد على مبدأ الاتحاد الأفريقي، الذي يرفض فكرة إحداث تغيير غير دستوري للسلطة. ونعرب عن تضامننا مع المنطقة، ونقف إلى جانبها خلال تعاملها مع العديد من التحديات التي تواجهها لتحسين حياة شعبها.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة. والشكر موصول للأمين العام على تقريره (S/2018/1175)، الذي يبرز أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، والتقدم المحرز في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، ويقدم معلومات مستكملة عن الحالة ميدانيا. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام السيد محمد بن شمباس على إحاطته الثاقبة إلى المجلس.

تؤيد إندونيسيا عمل المكتب وتثني عليه في مساعيه الحميدة والدبلوماسية الوقائية التي يتبعها في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ونرى أن منع نشوب النزاعات، وإن كان غير كاف نسبيا، لا يزال مسؤولية رئيسية للمنظمة بأسرها، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة.

ونعتقد أن مشاركة المكتب مع الحكومات والمجتمعات المدنية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أمر بالغ الأهمية للتصدي للأسباب المباشرة والأعمق للنزاعات في المنطقة. وبعد قولي هذا، أود أن أبرز على ثلاث نقاط ذات صلة فيما يتعلق بضمان الاستقرار والسلام الدائم في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

أولا، ترحب إندونيسيا بالتطورات الإيجابية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بما في ذلك إجراء الانتخابات والتقدم المحرز في المصالحة الوطنية، والحوار السياسي في أنحاء عديدة من غرب أفريقيا. ولا يمكننا أن نغالي في التشديد على أهمية إجراء انتخابات سلمية وشفافة في إرساء الأساس لتوطيد الديمقراطية والحوكمة الرشيدة وفعالية الحكومة في تقديم الخدمات العامة.

ثانيا، إننا نشعر ببالغ القلق إزاء التهديد المستمر الذي تشكله الجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية على الأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، على النحو المبين في تقرير الأمين العام.

وكما يشير التقرير فإن القدرات التنظيمية للجماعات المتطرفة العنيفة وقدراتها على الوصول متطورة على نحو متزايد. وكانت هناك أيضا زيادة في الإصابات التي لحقت بالمدنيين والعسكريين. لذلك من الأهمية بمكان أن نواصل تعزيز الاستجابة الجماعية لدحر الإرهاب والتطرف العنيف. والتهديد الذي تشكله جماعة بوكو حرام لا يزال واضحا، كما أشار السيد شمباس. لقد أثر الإرهاب والتطرف العنيف على إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة للمساعدة. ونلاحظ أيضا الزيادة في التهديدات البحرية والقرصنة قبالة ساحل غرب أفريقيا، التي لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن والتنمية في المنطقة.

وترحب إندونيسيا بالروح القيادية التي أبدتها بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل بقيامها بالدور الطليعي في مبادرات مواجهة التحديات الأمنية في المنطقة من خلال القوة المشتركة

المتعددة الجنسيات والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وترى إندونيسيا حاجة إلى استمرار الدعم، لا سيما في مجالي بناء القدرات والتمويل الذي يمكن التنبؤ به للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. لكن وكما سمعنا كثيرا فإن الحل العسكري وحده لا يكفي للتصدي للأسباب الأعمق لانعدام الأمن عبر المنطقة. إذ يجب استكمال المبادرات الأمنية بجهود لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار. إن بسط سلطة الدولة والحوكمة والتنمية والإدماج الاجتماعي والعمالة وسبل العيش وكذلك الضغوط البيئية والتصحر وتغير المناخ مجالات يجب التركيز عليها.

ونرى أن اتباع نهج شمولي يشمل أبعاد السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان أمر أساسي. وفي ذلك الصدد، نشدد على أهمية التنمية الاقتصادية وندعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود في ذلك المجال بهدف المساعدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونقر أيضا بالدور الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في جهود الحفاظ على السلام وبناء السلام. وتركيزها على إعادة الإعمار وبناء المؤسسات في غاية الأهمية لإرساء أسس التنمية المستدامة في المنطقة. ونتطلع أيضا إلى زيادة التعاون بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن في ذلك الصدد.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثالثة والأخيرة. إن الكثير من التحديات الأمنية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل عابر للحدود ومتداخل بطابعه. وهناك حاجة ملحة لتعزيز التعاون في السياق الإقليمي. وينبغي لنا أيضا العمل على تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ونرى أن دور مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في شراكة مع الحكومات والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وكذلك المنظمات الدولية الأخرى أمر بالغ الأهمية في دعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. لقد أسعدني أيضا أن أسمع في الإحاطة التي قدمها الممثل الخاص للتو أن مكتبه يعمل عن كثب مع الجهات الفاعلة الإقليمية لتعزيز دور المرأة في المنطقة. ونحن نتطلع إلى ذلك. كما نتطلع إلى الاستعراض الاستراتيجي الذي سيضطلع به مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في عام ٢٠١٩ ونأمل أن يؤدي إلى تعزيز قدرته على الاضطلاع بولايته الهامة.

في الختام، أود أيضا الإشادة بالعديد من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، ذوي الخوذ الزرق والموظفين، في الميدان الذين يضطلعون بعمل رائع وقاموا بدور هام في تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة. كما يشرفنا، في ذلك الصدد، مشاركة حفظة السلام الإندونيسيين.

السيد بيكستين دي بويتسويرفي (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص شمباس على إحاطته الشاملة للغاية. تشيد بلجيكا بما يضطلع به من عمل يومي من أجل تحقيق المنع والمصالحة وإحلال السلام الدائم وتعزيز سيادة القانون في غرب أفريقيا.

لا تزال الحالة الأمنية الهشة تشكل مصدر قلق لنا. وأفكر على وجه الخصوص في اشتداد العنف القبلي في عدة بلدان في المنطقة، مثل النيجر وبوركينا فاسو ومالي. في بوركينا فاسو، تشكل الهجمات الإرهابية المتزايدة والمنتشرة على شعب وحكومة بوركينا فاسو في الشمال والشرق وحتى في جنوب البلد تطورا يثير القلق بشكل خاص. وفي ذلك الصدد، نلاحظ إعلان الرئيس كابوري في ٣١ كانون الأول/ديسمبر لحالة الطوارئ في المقاطعات الـ ١٤ المتضررة. إن هذه الهجمات الإرهابية تقوض التنمية وتهدد الاستقرار الإقليمي. وفي نيجيريا، فإن تجدد الهجمات العنيفة التي تشنها جماعة بوكو حرام يبعث أيضا على القلق الشديد.

وبلجيكا تشيد بشجاعة وتضحيات قوات الأمن في حربها على الإرهابيين. في الوقت نفسه، لن نتمكن من إنهاء هذا النزاع بتجاهل حقوق الإنسان. إذا فعلنا ذلك، ستكون النجاحات

التي تحققها قوات الأمن مجرد نجاحات سريعة الزوال وستهدد المصالحة وإنهاء الأزمة بشكل دائم. علاوة على ذلك، وكما يؤكد التقرير، فإن الاستجابة للتحديات التي تواجه غرب أفريقيا لا يمكن أن تركز حصرا على الأمن. هناك حاجة إلى نهج شامل للتصدي للتطرف العنيف، مع التركيز على الحكم الرشيد والحوار والوساطة وكذلك التنمية المستدامة والشاملة للجميع.

أخيرا، فإن انتشار النزاعات بين الرعاة والمزارعين، وهو ما أطلع السيد شمباس عليه المجلس في الماضي، يستحق اهتماما خاصا لأن هذه التوترات تشكل في الوقت الراهن عاملا رئيسيا لانعدام الأمن في المنطقة دون الإقليمية بل وخارجها. وأشيد بمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على إطلاقه مؤخرا دراسة عن أسباب هذه الصراعات. وأشجع المكتب على كفالة تنفيذ التوصيات المنبثقة عنها وأشكره مسبقا على مواصلة إطلاع المجلس على آخر المستجدات في المستقبل.

إن الجهود التي تبذلها غامبيا وليبريا وسيراليون تستحق دعمنا. والمصالحة الوطنية وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع وإصلاح القطاع الأمني تحديات كبيرة بالنسبة لتلك الدول التي تعمل على تعزيز مؤسساتها الديمقراطية. وستكون الإرادة السياسية لترسيخ الحكم الرشيد والديمقراطية وحقوق الإنسان حاسمة الأهمية إذا أرادت أن تستمر مكاسبها وأن تشارك في التنمية المستدامة. وأود أن أؤكد على الدور الهام الذي تؤديه لجنة بناء السلام في دعم هذه البلدان بالحفاظ على حوار فيما بين جميع الأطراف المعنية. وتظل أنشطة صندوق بناء السلام حاسمة الأهمية في تلبية الاحتياجات الخاصة. وبلجيكا ترحب بنهج الصندوق الذي يركز على منع نشوب النزاعات. هذه الجهود يجب أن تستند إلى الهيكل الجديد للمنسقين المقيمين في إطار نهج توحيد الأداء.

وللمكتب أيضا دور رائد آخر يضطلع به. وبينما يتفق الجميع على أنتغير المناخ هو أحد أسباب النزاعات في منطقة الساحل، فإن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ينفذ إرادة المجلس من خلال دراسة تأثير تغير المناخ في سياق نهج منع نشوب النزاعات. وذلك عمل حاسم الأهمية وأشجع الممثل الخاص على مواصلته.

في الختام، أود أيضا أن أشدد على الدور الرئيسي الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وأشجعها على مواصلة تنسيقها الوثيق مع المكتب. تبين لنا الخبرة والتاريخ أنه من خلال تضافر الجهود نحقق أكثر النتائج نجاحا.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد محمد بن شمباس، الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على المعلومات التي قدمها. ونود أن نؤكد له مرة أخرى أن روسيا تؤيد جهوده الشخصية وأنشطة مكتبه في تسوية الأزمات الإقليمية ومسائل الوساطة السياسية والمساعدة في تحسين مؤسسات الدولة والمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان والبحث عن السبل الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية ومكافحة التطرف والإرهاب.

لقد أثلج صدرنا أنه في النصف الثاني من عام ٢٠١٨ أجريت انتخابات في عدد من بلدان المنطقة في أجواء هادئة بشكل عام. ويحدونا الأمل في أن تجري الدورة الانتخابية الجديدة التي ستبدأ هذا العام والتي ستضم عددا أكبر من البلدان في ظروف قانونية ومنظمة.

للأسف، يتعين علينا أن نتفق مع السيد شمباس أنه على الرغم من الجهود المبذولة، ما زال التطرف والإرهاب والجريمة المنظمة تستجمع قواها في المنطقة. ودول منطقة الساحل بوصفها تقع في قلب هذا النوع من الأنشطة الفوضوية، أصبحت إلى حد كبير ضحايا للأعمال المارقة التي ترتكبها بعض البلدان مما أدى إلى تغيير النظام في ليبيا. وإذا لم تستقر الحالة هناك، لن يكون من السهل تحقيق السلام والاستقرار في منطقة الساحل، كما أشار عن حق العديد من أصحاب المصلحة الإقليميين.

إن القضاء على الإرهاب إحدى الأولويات العليا في الخطة الأفريقية. وفي هذا الصدد، تأتي في أوانها تماما الجهود التي تبذلها دول المنطقة لمكافحة التحديات المتزايدة، وذلك في غاية الأهمية في ظل الظروف الراهنة، إذ أن الجماعات الإرهابية تنسق أعمالها بفعالية متزايدة. إننا نؤيد العمليات التي تقوم بها القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات التي تهدف إلى مكافحة جماعة بوكو حرام، كذلك نقدم المساعدة إلى الحكومات الأفريقية من خلال القنوات الثنائية. نحن لا نؤمن بإمكانية إجراء حوار مع الإرهابيين، بما في ذلك جماعة بوكو حرام.

مما يؤسف له أن التهديدات الأمنية تؤثر على قدرة الدول على التعامل مع المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، ومن هنا ينبغي بذل الجهود لتحقيق الأمن والاستقرار بوصف ذلك جزءا من النهج الشامل. يتعين أن تقترن التدابير العسكرية وتدابير مكافحة الإرهاب بالجهود الرامية إلى تعزيز مؤسسات الدولة، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة، وتعزيز ثقافة احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وتوفير فرص العمل للشباب. ونحن نقدر تقديرا عاليا الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، والوكالات المتخصصة التي تقدم طائفة واسعة من المساعدة لبلدان المنطقة. في غاية الأهمية أن تبذل تلك الجهود بالتنسيق الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمات الأخرى.

نعتبر من المهم زيادة فعالية استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، لأننا نرى أن إمكاناتها لم تتحقق بالكامل بعد. وآراء البلدان التي وضعت من أجلها نلك الاستراتيجية ذات أهمية حاسمة في تحقيقها. كذلك سيكون من المستحيل تحقيق أي شيئ على النحو الواجب بدون تنسيق برامج المساعدة العديدة للمنطقة. وتتوقف فعاليتها أيضا على ما إذا كانت الكيانات الموجودة في المنطقة، وأنا أفكر بصفة خاصة في تلك التي تشكل جزءا من منظومة الأمم المتحدة، تعمل ضمن نطاق مسؤوليتها وتأخذ في الاعتبار مبدأ تقسيم العمل. لا يمكن لنا أن نحقق النتائج التي نصبو إليها، إلاّ من خلال العمل الجماعي الهادف الذي يضطلع به بالطرق الملائمة، ولا يؤدي إلى تضارب في مجالات الاختصاص

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للجمهورية الدومينيكية.

تشكر الجمهورية الدومينيكية، السيد محمد بن شمباس، الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، على إحاطته الممتازة. ونعرب عن امتناننا للعمل الهام الذي يقوم به المكتب من لدعم توطيد السلام والحكم الديمقراطي في المنطقة.

فيما يتعلق بالحالة السياسية، نود أن نثني على شعوب غرب أفريقيا ومنطقة الساحل على عقد انتخابات حرة وديمقراطية مكّنت من الحفاظ على الاستقرار في المنطقة على الرغم من الصعوبات الناشئة عن التحديات الأمنية والسياسية المعقدة. ونحض البلدان التي ستشارك في دورة الانتخابات المقبلة على العمل لتخفيف التوترات إلى الحد الأدنى وتدبر خلافاتها لكفالة إجراء انتخابات سلمية. وفي هذا السياق، نثني على الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل لتعزيز الحوار بين الأطراف لكي تفي باتفاقاتها السياسية.

نشعر بالقلق إزاء المشاكل الأمنية في المنطقة، لا سيما تزايد الهجمات التي تشنها الجماعات المتطرفة على المدنيين والجنود، والعودة إلى العنف بين المجتمعات المحلية، والقرصنة، من بين أمور أخرى، التي تؤدي جميعها إلى وقوع خسائر في الأرواح وانتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان، وتشريد السكان وتدمير الممتلكات، كما سبقت الإشارة إليه اليوم. وهذه الحالة، التي تفاقمها عوامل خارجية، تعني أن حوالي ٢٤ مليون شخص في

المنطقة بحاجة إلى المعونة الإنسانية. ونحض المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده لتنفيذ الآليات اللازمة لحماية الفئات الضعيفة جدا. إنّ الجمهورية الدومينيكية تدين بقوة أعمال العنف الجنسي والعقوبة الجسدية والاحتجاز التعسفي التي تتعرض لها النساء على أيدي الجماعات الإرهابية، ونحث على مواصلة بذل الجهود لاعتماد الأطر التشريعية المناسبة للقضاء على هذه الإساءات ومنع وقوعها. ومن دواعي الأسف أنه رغم التقدم المحرز، لا يزال تمثيل المرأة في المناصب العامة الرفيعة المستوى في المنطقة عند حده الأدنى. ونعتقد أن إطلاق منتدى المرأة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل واعتماد خريطة الطريق لأنشطة المنتدى يمثلان خطوة إيجابية في هذا الاتجاه. ومع ذلك، علينا الاستمرار في مضاعفة الجهود الرامية إلى زيادة تمكين المرأة، وإدماجها سياسيا.

ونحض أيضا مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على مواصلة دعم عمليات إصلاح قطاع الأمن، وندعو المنطقة إلى الإبقاء على النهج المتكامل لمكافحة انعدام الأمن. إنّ كبح انتشار النزاعات إلى البلدان المجاورة وكفالة تقديم مرتكبي الجرائم إلى العدالة أمران مهمان جدا لإحلال السلام الدائم في المنطقة. وينبغي أن يركز البحث عن حلول شاملة للأخطار العابرة للحدود التي تهدد السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل على المبادرات المشتركة من قبيل تفعيل استراتيجية اتحاد نهر مانو لأمن المعابر الحدودية وغيرها من المشاريع ذات الصلة. وفي هذا الصدد، نشيد بالاجتماع الذي عقدته الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ونشيد أيضا بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على مساهمتها في إعادة تأكيد التزاماتها بالتعاون في الجهود الرامية إلى التعامل مع التحديات المشتركة في المنطقة.

تشعر الجمهورية الدومينيكية بالقلق إزاء آثار الكوارث الطبيعية والظروف القاسية المتصلة بتغير المناخ في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بما في ذلك الفيضانات والجفاف وفترات المجاعة الطويلة، وهي مسؤولة، إلى حد كبير، عن تقويض سُبل العيش المتاحة لشعوب المنطقة، مما يؤدي إلى الكفاح من أجل البقاء والنزوح الجماعي للسكان. وفي هذا الصدد، أقر مجلس الأمن في بيانه الرئاسي الصادر في ١٠ آب/أغسطس (S/PRST/2018/16)، بالآثار الضارة لتغير المناخ والتغيرات البيئية والكوارث الطبيعية في منطقة غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ونشجع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والمجتمع الدولي على مواصلة الجهود الرامية إلى التغلب على هذا التحدي الكبير، بينما نرحب باختتام المرحلة الأولى من التحليل للخيارات المتاحة للتصدي لها من منظور منع نشوب الصراعات.

في الختام، على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه هذه المنطقة، نحث مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على مواصلة العمل مع الشركاء الإقليميين والدوليين من أجل تنفيذ الحلول المشتركة لكفالة إحلال السلام والاستقرار، وحفز النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع، وتهيئة الظروف اللازمة من أجل حياة أفضل.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠